

قصص النجاح تبدأ.. برؤية

العرض التعريفي
بمكتب تحقيق الرؤية
في وزارة العدل

سَمَاءُ
الْعَدْلِ
لِلْجَنَّةِ



- المقدمة
- رؤية المملكة ٢٠٣٠
- برنامج الوطني ٢٠٢٠
- إسهام وزارة العدل في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠
- مكتب تحقيق الرؤية في وزارة العدل
- برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ في الوزارة
- الركائز الاستراتيجية
- المبادرات
- مؤشرات قياس الأداء
- تحديات لن تثنينا
- طموحنا
- التزامنا
- الخاتمة



"هدفي الأول أن تكون بلادنا
نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم
على كافة الأصعدة، وسأعمل
معكم على تحقيق ذلك"

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز



"نلتزم أمامكم أن نكون من أفضل دول
العالم في الأداء الحكومي الفعّال لخدمة
المواطنين، ومعاً سنكمل بناء بلادنا
لتكون كما نتمناها جميعاً مزدهرة قوية
تقوم على سواعد أبنائها وبناتها"

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء



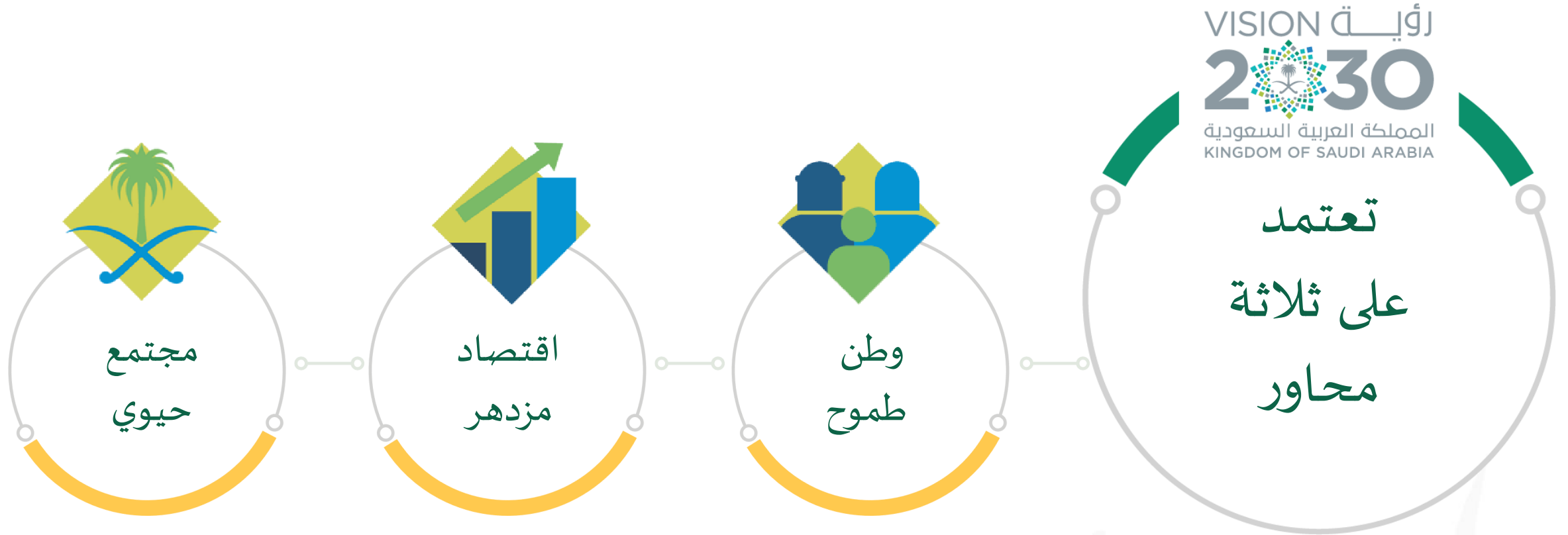
رؤية المملكة ٢٠٣٠ ..

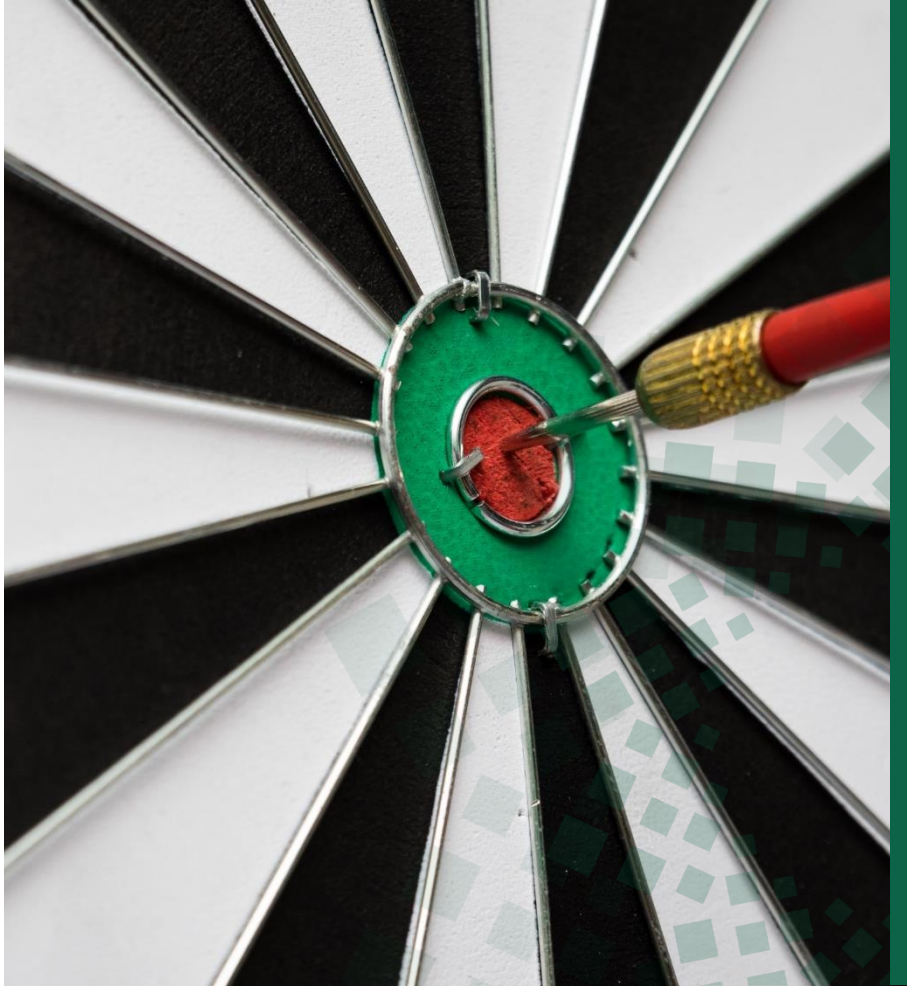
رؤية الحاضر للمستقبل

"يسرني أن أقدم لكم رؤية الحاضر للمستقبل، التي نريد أن نبدأ العمل بها اليوم للغد، بحيث تعبّر عن طموحاتنا جميعاً وتعكس قدرات بلدنا"



صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء





رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

ومن هنا وضعت أهدافها لتحقيق الرؤية
على (٣) مستويات:

أهداف عامة
لتمكين التنفيذ والمتابعة الفعالة

٦



المستوى
الأول

هدف فرعي ٢٧



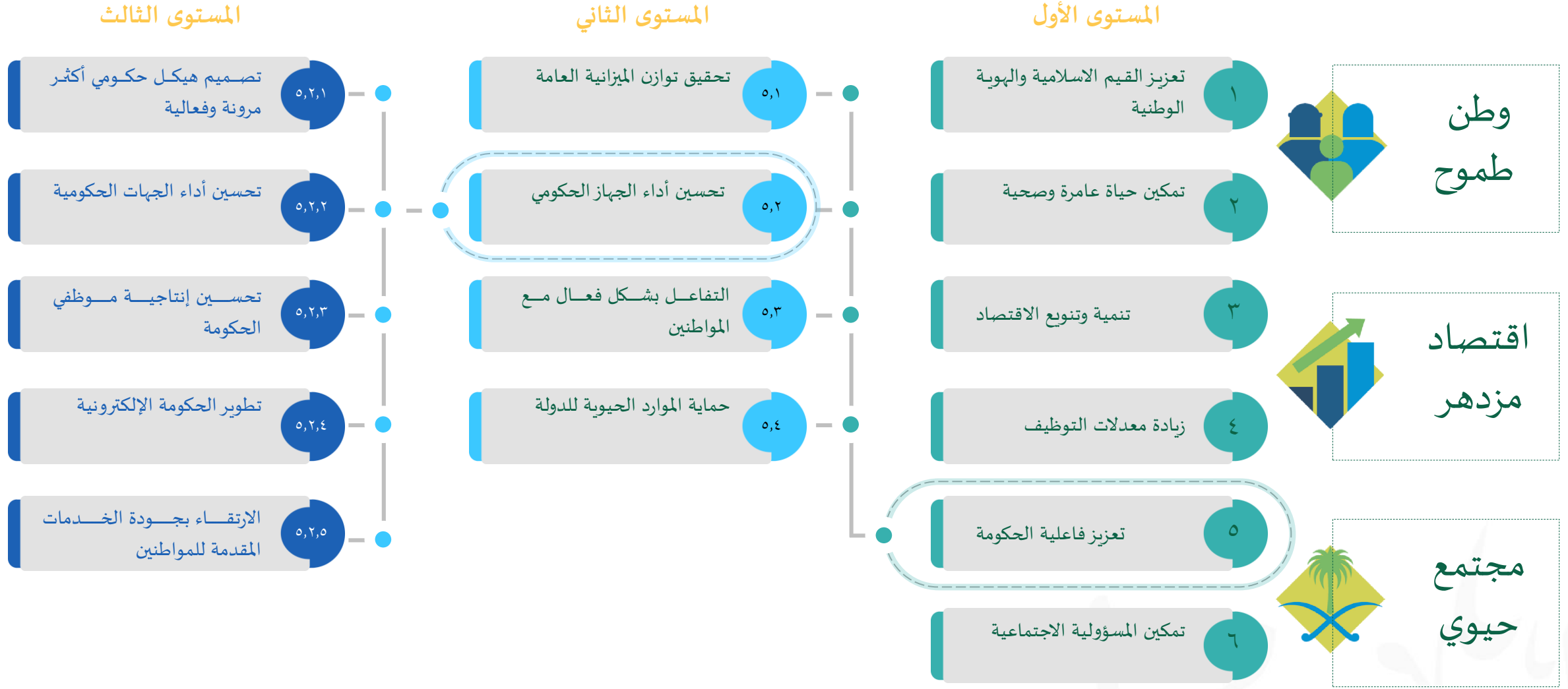
المستوى
الثاني

هدف تفصيلي ٩٦



المستوى
الثالث

ما إسهام وزارة العدل في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ؟



شركاء العمل

عملت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على تكامل الجهات ذات العلاقة المعنية بحوكمة العمل للوصول إلى مستويات عالية من الكفاءة والفاعلية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة



مركز الإنجاز
والتدخل السريع
DELIVERY AND RAPID
INTERVENTION CENTER



وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



وزارة المالية
Ministry of Finance

أداء
المركز الوطني لقياس
أداء الأجهزة العامة



مركز تحقيق كفاءة الإنفاق



المركز الوطني للتخصيص
NATIONAL CENTER FOR PRIVATIZATION & PPP

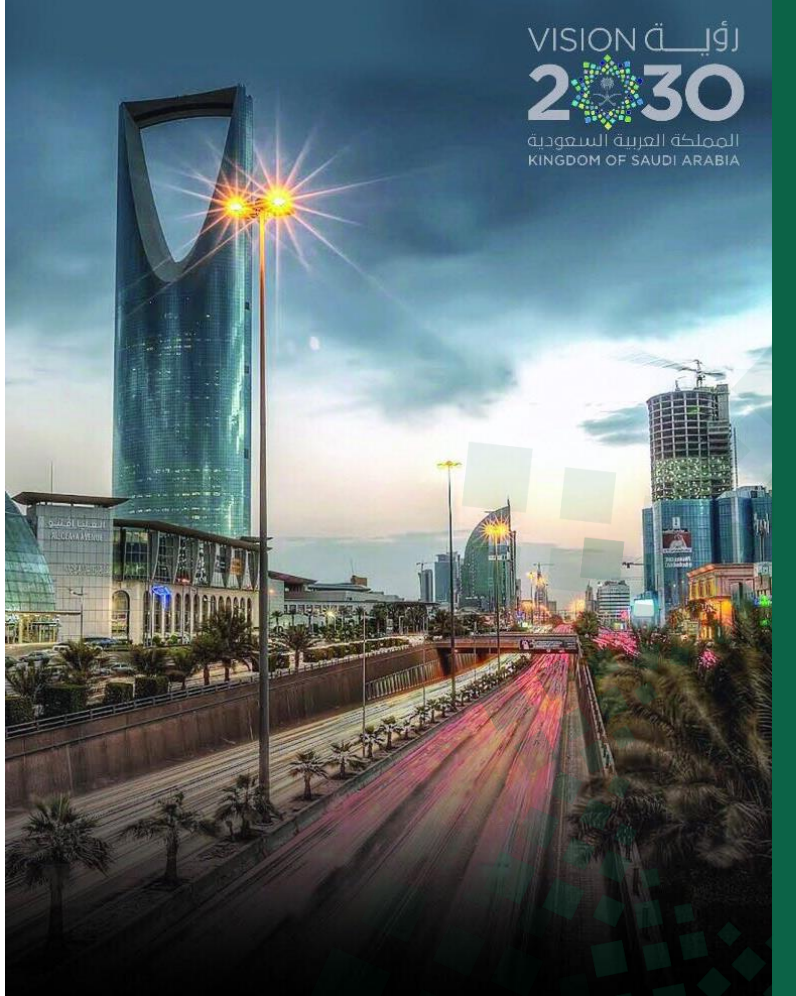
اللجنة
المالية

مكتب التحول
الرقمي

وحدة الإعلام والتواصل
المؤسسي

مكتب إدارة
المشروعات





ولتحقيق الأهداف الطموحة للرؤية تم تطوير "برامج تحقيق الرؤية"، حيث بدأت حكومتنا الرشيدة بالفعل بتنفيذ عدد من البرامج التي أسهمت ومهدت الطريق لتحقيق أهداف الرؤية، على أن تم تطوير حزمة جديدة من البرامج في كل دورة تخطيط خمسية.

برنامج الإسكان

برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات
اللوجستيةبرنامج التحول
الوطني

برنامج التخصيص

برنامج تطوير
القطاع الماليبرنامج تحقيق
التوازن الماليبرنامج جودة
الحياةبرنامج صندوق
الاستثمارات العامةبرنامج تعزيز
الشخصية السعوديةبرنامج ريادة
الشركات الوطنيةبرنامج
الشركات الاستراتيجيةبرنامج خدمة
ضيوف الرحمن

برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ خارطة

الطريق نحو التنافسية



يهدف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق الرؤية واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامة بناء على الأولويات الوطنية، والدفع نحو نقل الخبرات بين الجهات العامة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ

ويستهدف برنامج التحول الوطني تحقيق ٤٠ من الأهداف الاستراتيجية من المستوى الثالث تتمحور بشكل رئيسي حول:



الارتقاء بمستوى الخدمات
المعيشية



تعزيز المكنات الاقتصادية اللازمة
لتحقيق رؤية ٢٠٣٠



تحقيق التميز في الأداء
الحكومي

* وثيقة ملخص برنامج التحول الوطني من موقع رؤية المملكة ..

برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ .. خارطة الطريق نحو التنافسية



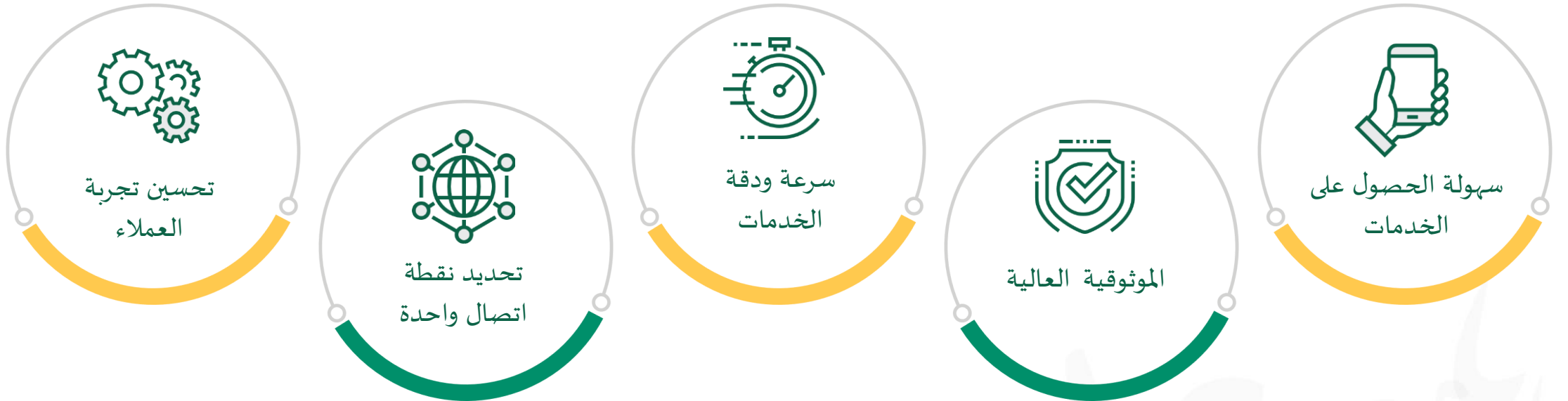
برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ .. خارطة الطريق نحو التنافسية



إسهام وزارة العدل

في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

يتمحور الهدف التحويلي لوزارة العدل حول الأرتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين (الخدمات العدلية)، بالخصائص التالية:



"دائماً ما تبدأ قصص
النجاح برؤية، وأنجح
الرؤى هي تلك التي
تبنى على مكامن
القوة"

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء



برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ في وزارة

العدل

الركائز – التحديات – المؤشرات – المبادرات

اهتمت وزارة العدل في رحلتها نحو التحول الوطني ٢٠٢٠ بتحقيق الهدف الاستراتيجي :

الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين (الخدمات العدلية)

:: الركائز الاستراتيجية ::



تطوير المحاكم التجارية
وضم هيئات ولجان
النزاع المختلفة



تعزيز قضاء التنفيذ
ومنظومة التوثيق
والأمن العقاري



دعم برامج
التحول الرقمي



تأهيل وتطوير
الكوادر العدلية



تحسين تجربة
المستفيد



رفع الكفاءة التشغيلية
للمنظومة العدلية

رفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية



وجود فجوة من ناحية عدم وجود مبادرات تعمل على تطوير الإجراءات المتعلقة بالتقاضي وإدارة الدعوى المركزية، وإجراءات الترافع ونمذجة الأعمال القضائية وإجراءات التبليغ والعمل بمبدأ مسارات الدعوى التفاضلية مما قد يؤثر على طول المدة الزمنية لإغلاق القضايا.



تحسين تجربة المستفيد



وجود فرصة مواتية لتحسين تجربة المستفيد من خلال تأسيس قنوات جديدة لتقديم الخدمات العدلية، وتعزيز الممارسات المهنية والتي تساهم في رفع مؤشر رضا المستفيدين، علاوة على تعزيز التعاون مع الجهات المحلية والدولية المرتبطة بالقطاع العدلي من ناحية تحسين آليات التواصل والتعاون مع هذه الجهات وتبادل الخبرات.

تأهيل وتطوير الكوادر العدلية



هناك حاجة إلى مبادرات تتعلق بتطوير رأس المال البشري، والذي يعد أحد أهم
الممكنات والركائز التي تساهم في رفع الكفاءة التشغيلية للوزارة وتحسين تجربة
المستفيد.

دعم برامج التحول الرقمي



يعتبر التحول الرقمي أحد أهم الممكّنات لتطوير الكفاءة التشغيلية، وتسهيل وتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستفيد، لذا فنحن بحاجة إلى مزيد من الاهتمام بتطوير الحلول الإلكترونية (الرقمية) التي تدعم منظومة القضاء والتنفيذ بشكل مباشر، وكذلك منظومة خدمات التوثيق، بالإضافة إلى تطوير هيكلية البنية التحتية التقنية والرقمية اللازمة لدعم مختلف الحلول الرقمية المستهدفة.

تعزيز قضاء التنفيذ ومنظومة التوثيق والأمن العقاري



تمثل منظومتي التنفيذ والتوثيق جزءاً كبيراً من أعمال الوزارة والتي يغلب عليها الطابع الخدمي، وهذه الأعمال تمس مصالح قطاعات واسعة من أفراد ومؤسسات المجتمع (الوكالات، الإفراغ العقاري، تنفيذ الأحكام)، لذا تعتبر عملية تطوير وتحسين منظومة التنفيذ والتوثيق أحد أهم الركائز التي ستنهض بمستويات جودة الخدمات المقدمة.

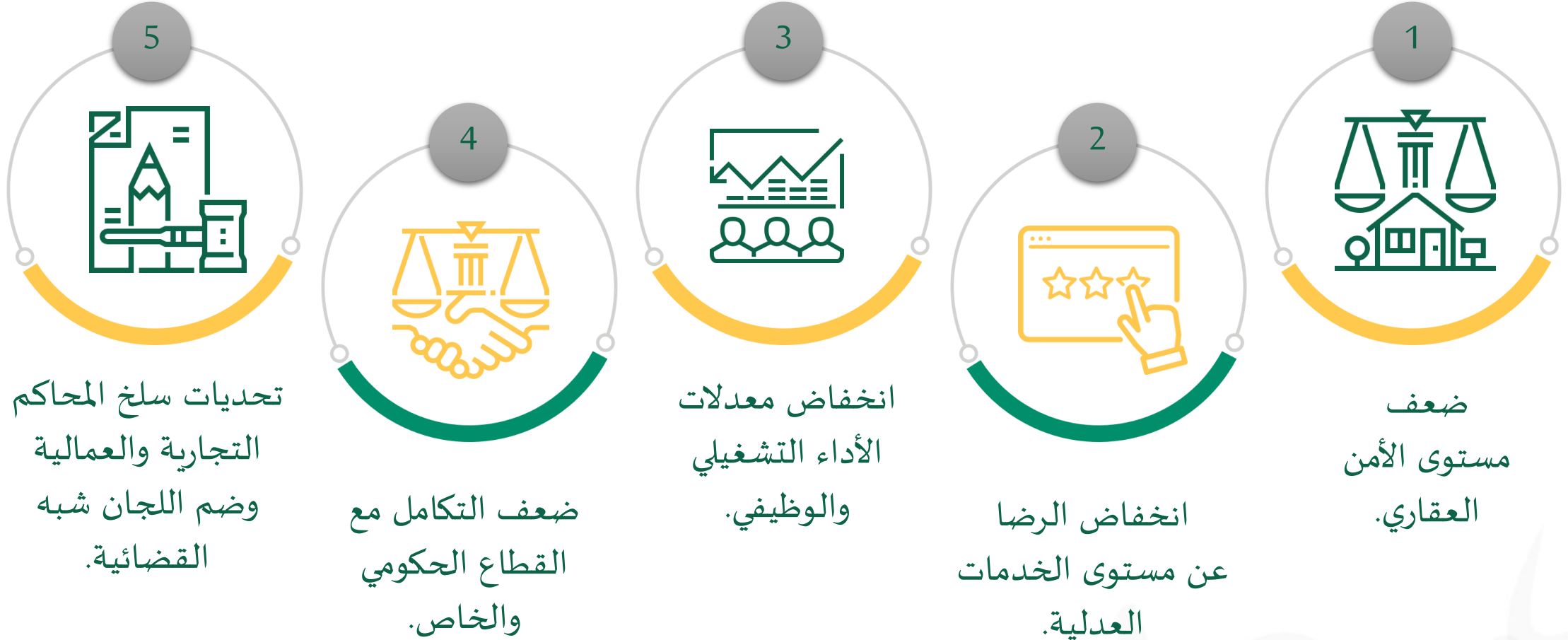
تطوير المحاكم التجارية وضم هيئات ولجان النزاع المختلفة



تحقيقاً لما تضمنته الأنظمة المرعية من سلخ القضاء التجاري والعمالي وضم اللجان شبة القضائية، فإن الوزارة سوف تكون مسئولة بشكل مباشر خلال المرحلة القادمة عن المحاكم العمالية والتجارية، مما يحتم على الوزارة العمل على إنشاء المحاكم العمالية وتطوير المحاكم التجارية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع مناطق المملكة، كما أن الحاجة لتطوير محاكم الاستئناف وتفعيل إجراءات المرافعة الخاصة بها يعد معلماً أساسياً وبارزاً في تحسين المنظومة القضائية ككل، وبالتالي سوف يكون هناك حاجة ماسة لتخصيص مبادرات لتطوير هذه المجالات.

تحديات لن تثنينا

عن تحقيق غاياتنا



ضعف مستوى الأمن العقاري.

1



وفقاً للإجراءات التشغيلية المتبعة حالياً، فإن الوزارة تواجه صعوبات جمّة من ناحية تتبع التداولات المنفذة على العقار من بيع وشراء وإفراغ وفرز رهونات وغيرها من التداولات العقارية، كما أن تسجيل وحفظ حقوق أملاك الدولة والملكية العقارية للمواطنين يتم يدوياً، علاوة على أنه لا يتوفر حالياً منظومة إلكترونية آمنة تتيح إمكانية التحقق من الملكية العقارية، كما أن نسبة الوثائق العقارية المؤرشفة حالياً لا تزيد عن ١٣% من إجمالي ٦٥ مليون وثيقة بحسب آخر دراسة أجرتها الوزارة لحصر حجم الوثائق العقارية الحالية.

وفقاً لمؤشرات القياس الحالية والمتعلقة بالمدد الزمنية
لإغلاق القضايا بمختلف أنواعها وجودة الخدمات
التوثيقية، فإن الوزارة ترغب حالياً في التركيز على رفع رضا
وتحسين تجربة المستفيد من الخدمات العدلية لكي تتواءم
مع تطلعات الرؤية.

انخفاض الرضا عن مستوى الخدمات العدلية



انخفاض معدلات الأداء التشغيلي والوظيفي



وفقاً للمؤشرات الحالية المتعلقة بامدد الزمنية لإغلاق القضايا التجارية وغير التجارية وكذلك المؤشرات الدولية المرتبطة بإنفاذ العقود وتسهيل ممارسة الأعمال بالإضافة إلى الخدمات التوثيقية، فإن الوزارة بحاجة ماسة لرفع الكفاءة التشغيلية من خلال تطوير وتحسين الإجراءات القضائية والتوثيقية على حد سواء، بالإضافة إلى دعم عمليات التحول الرقمي وتأهيل وتطوير الكوادر العدلية لتمكينهم من إدارة منظومة العمل بكفاءة واقتدار.

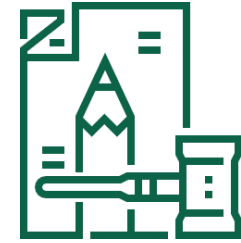
لا يزال هناك حاجة لتحسين آليات الربط مع الجهات الحكومية الأخرى المرتبطة بوزارة العدل (على سبيل المثال: وزارة الداخلية ووزارة الخارجية والنيابة العامة)، حيث نجد عند تتبع المعاملات أن هناك عشرات الآلاف من المخاطبات والأوراق التي تتم مع هذه الجهات، والذي يسبب تأخير المعاملات والقضايا، علاوة على أهمية الارتباط بمؤسسات القطاع الخاص والمتمثلة بالبنوك التجارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وتكمن آليات الربط حول إعداد الإجراءات وتنفيذ الربط الإلكتروني وفق هذه الإجراءات.

ضعف التكامل مع القطاع الحكومي والخاص



تحديات سلخ المحاكم التجارية والعمالية وضم اللجان شبه القضائية.

5

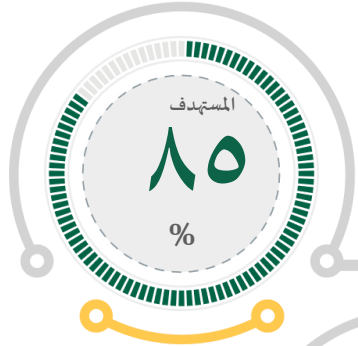


تحقيقاً لما تضمنته الأنظمة المرعيّة من سلخ القضاء التجاري والعمالي وضمّ اللجان شبه القضائية تحت منظومة وزارة العدل، فإن الوزارة مطالبة بتسخير كافة الجهود والإمكانات اللازمة لضمان انتقال المحاكم التجارية تحت مظلة وزارة العدل دون حدوث أي فترة انقطاع لتقديم الخدمات القضائية، وبحسب دراسات داخلية مستفيضة تبين أن أهم التحديات تتلخص في مواجهة تحديات النمو المتزايدة **والذي تراوح في السنوات الثلاث الأخيرة بين ٣٠ - ٣٥%**، فضلاً عن الحاجة الماسة لتوسيع مستويات إتاحة الخدمات المقدمة، وتسهيل تنظيم الإجراءات وتأمين الكوادر العدلية الكافية وذات الكفاءة العالية.

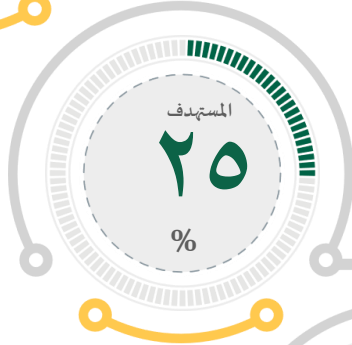
:: مؤشرات الأداء ومستهدفاتها ::

طورت وزارة العدل مؤشرات أداء فعالة لمتابعة سير وتحقيق أهدافها، وطبقت فيها أفضل المعايير والممارسات العالمية من خلال:

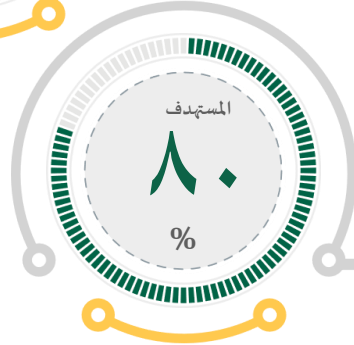




نسبة رضا المستفيدين عن الخدمات
العدلية



نسبة تسوية القضايا بالصلح من مجمل القضايا
التي يمكن إحالتها للصلح



نسبة خدمات الوزارة المقدمة
إلكترونياً



الارتقاء بجودة الخدمات العدلية

*المستهدف يقصد به القيمة المستهدفة في عام ٢٠٢٠



رفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية



متوسط عدد الدعاوى
لكل قاضي في محاكم
الدرجة الأولى

المستهدف

٢٩٩

دعوى

نسبة تسوية النزاعات في
مكاتب المصالحة من إجمالي
المحال للمكاتب

المستهدف

65

%

نسبة القضايا المحالة
لمكاتب المصالحة

المستهدف

50

%

نسبة إنهاء
القضايا
الحقوقية

المستهدف

98

%

نسبة إنهاء
القضايا الجزائية

المستهدف

86

%

*المستهدف يقصد به القيمة المستهدفة في عام ٢٠٢٠





تحسين تجربة المستفيد



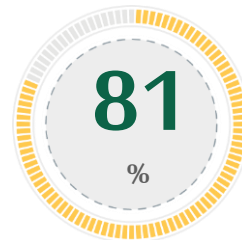
نسبة الخدمات المنجزة في
خلال المدة الزمنية المقررة
لها

المستهدف



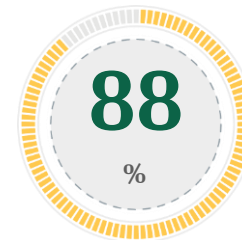
نسبة رضا
المستفيدين عن خدمات
محاكم التنفيذ

المستهدف



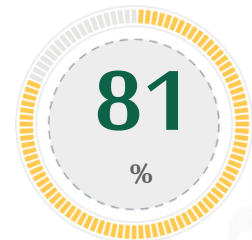
نسبة رضا المستفيدين
عن خدمات
التوثيق

المستهدف



نسبة رضا المستفيدين
عن الخدمات
القضائية

المستهدف



*المستهدف يقصد به القيمة المستهدفة في عام ٢٠٢٠





تأهيل وتطوير الكوادر العدلية



متوسط المدة الزمنية
لإغلاق القضايا
الحقوقية

المستهدف

130

يوم

متوسط المدة الزمنية
لإغلاق القضايا
الجزائية

المستهدف

82

يوم

*المستهدف يقصد به القيمة المستهدفة في عام ٢٠٢٠

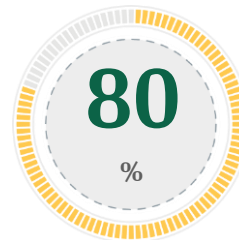


دعم برامج التحول الرقمي



نسبة الخدمات الإلكترونية المطلقة المتاحة لأكثر
من ٨٠%
من المستفيدين

المستهدف



*المستهدف يقصد به القيمة المستهدفة في عام ٢٠٢٠

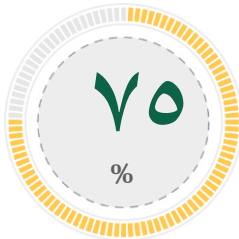


تعزيز قضاء التنفيذ ومنظومة التوثيق والأمن العقاري



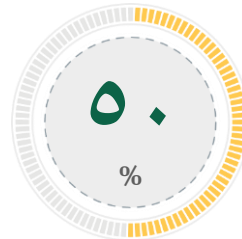
نسبة عمليات التنفيذ التي
استندت على خدمات من
القطاع الخاص

المستهدف



نسبة عمليات التوثيق
المنجزة من قبل القطاع
الخاص

المستهدف



تصنيف المملكة في مؤشر
تسجيل الملكية - البنك
الدولي

المستهدف



متوسط المدة الزمنية لإنفاذ
السندات التنفيذية

المستهدف



*المستهدف يقصد به القيمة المستهدفة في عام ٢٠٢٠





تطوير المحاكم التجارية وضم هيئات ولجان النزاع المختلفة



تصنيف المملكة في مؤشر
إنفاذ العقود
– البنك الدولي

المستهدف

٥٠

كترتيب
عالمي

متوسط المدة الزمنية
لإغلاق القضايا
التجارية

المستهدف

٣٩٠

يوم

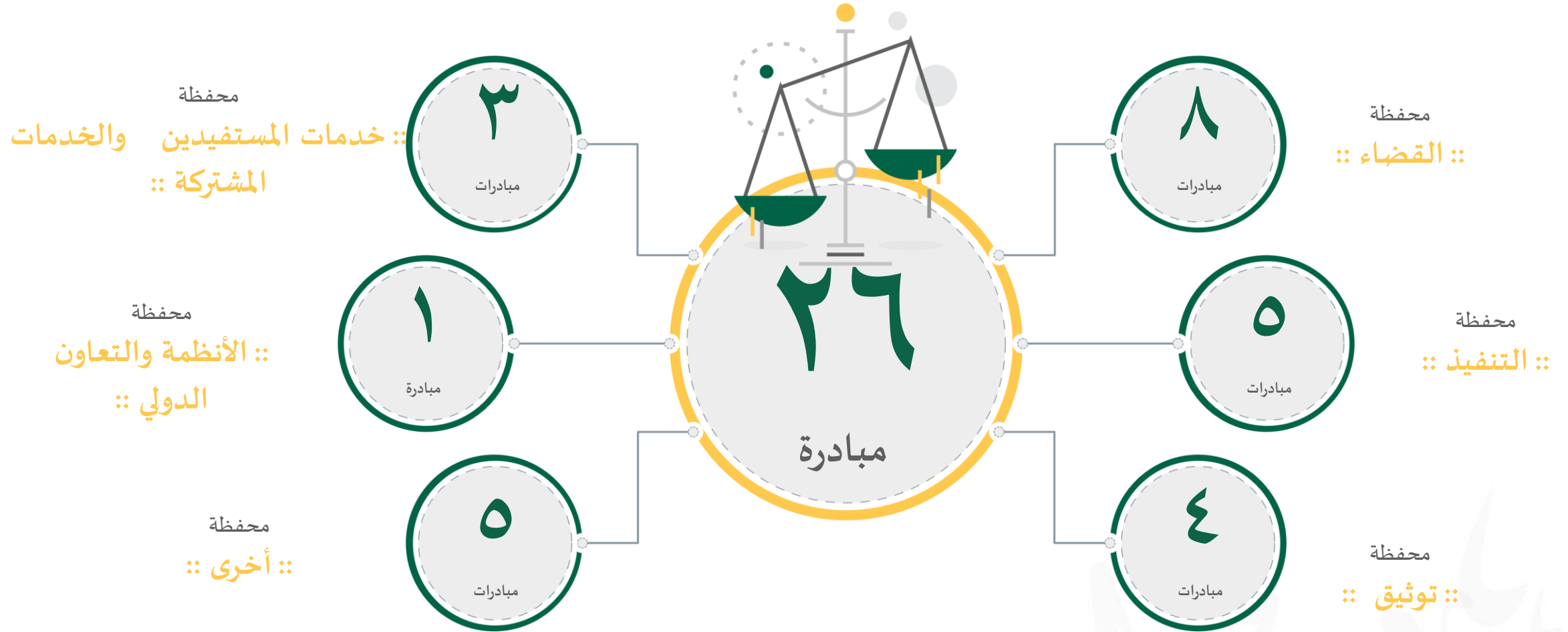
*المستهدف يقصد به القيمة المستهدفة في عام ٢٠٢٠



المبادرات العدلية

وتعزيزاً لهذه الركائز أطلقت الوزارة حزمة من المبادرات والمشاريع والبرامج التنفيذية لترجمة الهدف الاستراتيجي على أرض الواقع، مع ضمان متابعة سيرها وتحقيق مستهدفاتها عبر تطوير مؤشرات أداء فعالة لكل ركيزة، طبقت فيها أفضل الممارسات العالمية في تجربة تقييم الأداء

المبادرات العدلية .. إسهامات في صناعة المستقبل



مبادرة



تحقيق نقلة نوعية في أعمال المصالحة لتكون الخيار المفضل لتسوية النزاعات بين أطراف النزاع بدلاً من التقاضي من خلال، بناء منظومة متكاملة المكونات.

مبادرة



أتمتة أعمال التقاضي من مرحلة تقييد القضايا، ومن ثم إدارة ودعم عمليات التقاضي ونهاية بعمليات التنفيذ.

مبادرة



تطوير المحاكم إدارياً، وإعادة هندسة الإجراءات لكافة أنواع المحاكم ودرجاتها وأحجامها، والخروج بنموذج عمل تشغيلي موحد يراعي الفروقات بين المحاكم.

مبادرة



تطوير منظومة القضاء المتخصص وقضاء الاستئناف من خلال إحداث منظور جديد للإجراءات، وطرق إدارة أداء الأعمال وتنفيذها وإدارتها، وفق أفضل الأساليب والنماذج الإدارية والتجارب الدولية.

مبادرة



إنشاء مركز ترجمة متكامل ليقدم جميع محاكم المملكة بمختلف اختصاصاتها والمرافق العدلية الأخرى بشكل عام.

مبادرة



أرشفة ورقمنة كافة الوثائق القضائية في المحاكم بشكل سيسهم في رفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة العدلية

مبادرة



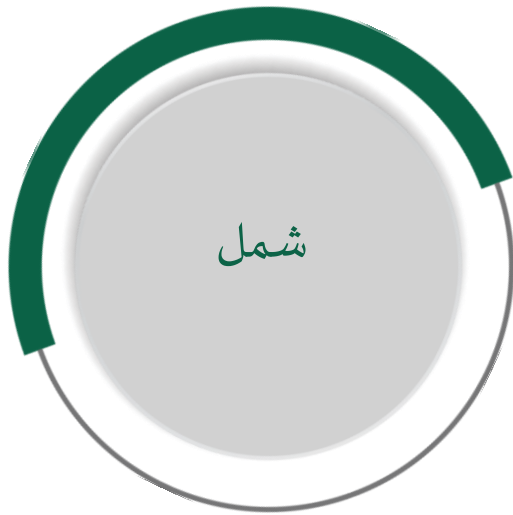
تهيئة اعتماد التكاليف القضائية للحد من تدفق
الدعاوى للمحاكم والإسهام في رفع الكفاءة
التشغيلية للمنظومة العدلية.

مبادرة



تنظيم عمليات التصفية وإشراك القطاع الخاص
بتوظيف خبراتهم وقدراتهم في إنهاء إجراءات التصفية
لتقليل العبء على القضاة ورفع رضا المستفيدين.

مبادرة



دعم توفير مراكز لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة (المكان المناسب، آليات لتنسيق الزيارات، دعم للوالدين)، بالتعاون مع القطاع غير الربحي.

مبادرة



أتمتة الإجراءات الخاصة بدفع المستحقات المالية المترتبة على أوامر المحاكم بتنفيذ السندات التنفيذية عن طريق نظام سداد الإلكتروني دون الحاجة إلى شيكات أو أوراق نقدية

مبادرة



تطوير الخدمات العدلية المقدمة للسجناء، عبر توفير منظومة تقنية، وبشرية، وإجرائية آمنة تتيح للسجين الحصول على الخدمات العدلية بيسر وسهولة.

مبادرة



الوصول إلى التنفيذ بصفته خدمات بإشراف قضائي، وأتمتها بالكامل باستثناء الإجراءات التي تتطلب التدخل القضائي المباشر كالحبس أو النظر في منازعات التنفيذ.

مبادرة



تقديم الأعمال المساندة لقضاء التنفيذ من قبل مقدمي الخدمات المختصين في القطاع الخاص.

مبادرة

رقمنة الثروة
العقارية

من خلال أرشفتها وقولبة بياناتها إلكترونياً
وتطوير الإجراءات والنماذج المتعلقة بها.

مبادرة

نظام التوثيق
المتكامل

رقمنة منظومة التوثيق كالوكالات الشرعية
والإنهاءات والعقود والتوثيق العقاري وتطوير
عقود الزواج ورقمنة إجراءات مأذوني
النكاح، وأتمتة جميع الأعمال الإدارية
والمعلوماتية الداعمة.

مبادرة

كتابات العدل
المتنقلة

إجراء تحوّل جذري في طريقة تقديم
خدمات كتابات العدل للفئات الأكثر
احتياجاً من المواطنين.

مبادرة

إشراك
القطاع الخاص في
أعمال التوثيق

تهيئة الموثقين من القطاع الخاص
وترخيصهم وتمكينهم للقيام بحزمة من
الخدمات التوثيقية المناطة بكتابات العدل
في مختلف مناطق المملكة.

مبادرة



تطوير وتصنيف شركاء الوزارة ضمن المنظومة العدلية من المحامين، الموثقين، المترجمين، والخبراء وغيرهم والذين يمثلون حوزة في تقديم الخدمات العدلية.

مبادرة



بناء تصنيف كفايات للوظائف والمهن العدلية وفق مسارات مهنية، مبنية على القدرات والمؤهلات، وتطوير الكادر العدلي بناء على المسارات في تصنيف الكفايات.

مبادرة



إنشاء مراكز خدمية خارج المرافق العدلية مهيئة بشكل عصري لتقديم خدمات عدلية متنوعة، واستحداث مركز اتصال موحد وغرف عمليات للتفاعل مع المستفيدين.

مبادرة



تعزيز دور المملكة الريادي من خلال إقامة منتدى دولي كل سنتين،
يتم فيه جمع قضاة من الدول العربية والإسلامية والعالمية وتبادل
الخبرات وتطوير التعاون الدولي.

مبادرة



تطوير مختلف الإجراءات واللوائح الداخلية الخاصة بالوزارة ذات العلاقة المباشرة بالتصنيف العالمي للمملكة في مجال المنظومة العدلية.

مبادرة



دراسة البنية التحتية المعلوماتية لتحديد كيفية استثمار البيانات المتوفرة لدى الوزارة في تطوير خدمات نوعية لمختلف الجهات المستفيدة والمتعاملة مع وزارة العدل بشكل يحقق عوائد مالية للوزارة.

مبادرة



تطوير استراتيجية تواصل شمولية بهدف تعزيز الوعي بالمنظومة العدلية السعودية وآليات عملها وأحكامها الشرعية وبيان إيجابياتها في خدمة المجتمع وتواءمها مع الإطار العدلي العالمي.

مبادرة



إعداد دراسة إستشارية للاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في مجال الشراكة مع القطاع الخاص، لإنشاء مباني عدلية تحقق المتطلبات الوظيفية بأعلى المواصفات.

مبادرة



تطوير منصة رقمية توفر المعارف القضائية والعدلية وتخدم المجتمع العدلي، وأعضاء النيابة العامة والمحامين وأطراف الدعوى والأكاديميين والباحثين والطلبة والجهات الدولية.



"سنخفف الإجراءات
البيروقراطية الطويلة،
وسنوسع دائرة الخدمات
الإلكترونية، وسنعتمد
الشفافية والمحاسبة الفورية"

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

طموحنا في وزارة العدل

نطمح للارتقاء بالبيئة العدلية ودعم العملية القضائية لتحقيق العدالة الناجزة وضمان تقديم خدمات عدلية متميزة تعزز الأمن العقاري وتيسر على المستفيدين.



التزامنا في وزارة العدل

من أجل تحقيق طموحات "رؤية المملكة ٢٠٣٠" سنلتزم بتحقيق عدد من النجاحات بحلول عام ٢٠٢٠، والتي بدورها ستشكل لبنة أساسية في تحقيق طموحات رؤية ٢٠٣٠.



تطوير التحول الرقمي لخدمات الوزارة، والسعي لإنضاج مستوياتها، مما يرفع جودة الخدمات عبر رفع نسبة الخدمات الإلكترونية من ٣٤,٨% إلى ٨٠% من خدمات الوزارة.



تطوير منظومة المصالحة بما يحد من تدفق الدعاوى إلى المحاكم ورفع الدعاوى المنتهية بالصلح من إجمالي المحال للصلح من ٩% إلى ٢٥%.



تحسين الخدمات العدلية والارتقاء بمستوى الرضا بما يتواءم مع المؤشرات العالمية.

مكتب تحقيق الرؤية في وزارة العدل

قصص النجاح تبدأ برؤية



- ماهو مكتب تحقيق الرؤية؟
- من نحن؟

مكتب تحقيق الرؤية هو وحدة تتبع معالي وزير العدل، تهدف إلى تمكين ودعم تنفيذ مبادرات التحول والمساهمة في تحقيق أوجه التكامل بين الوزارة والجهات الداعمة لتحقيق الرؤية في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة ضمن إطار حوكمة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.



ماهو مكتب تحقيق الرؤية





رؤيتنا

تحقيق التميز والإسهام الفاعل في دور
وزارة العدل نحو تحقيق طموحات
وأهداف برامج تحقيق رؤية المملكة
٢٠٣٠.



لمن نقوم به ؟

لقيادة وتمكين ودعم تنفيذ الأهداف والمبادرات التحولية لوزارة العدل ضمن منظومة رؤية المملكة ٢٠٣٠ بكفاءة وإتقان



كيف نقوم
به ؟

من خلال مشاركة أفضل الممارسات وتعزيز عملية التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي المؤسسي
وتحقيق أوجه التكامل وإدارة الأداء والاستثمار الأمثل في قدرات وكفاءات الوزارة البشرية ومواردها
المالية والتقنية



لماذا نقوم به ؟

لتحقيق التكامل والاتساق بين خطط ومبادرات ومشاريع الوزارة وتوجهاتها وخططها الاستراتيجية
مع برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

هيكـل مكتب تحقيق الرؤية

تحت إشراف معالي الوزير

قائد مكتب تحقيق الرؤية

إدارة التغيير
والتواصل

نائب قائد مكتب تحقيق الرؤية

إدارة الاستراتيجية والأداء
المؤسسي

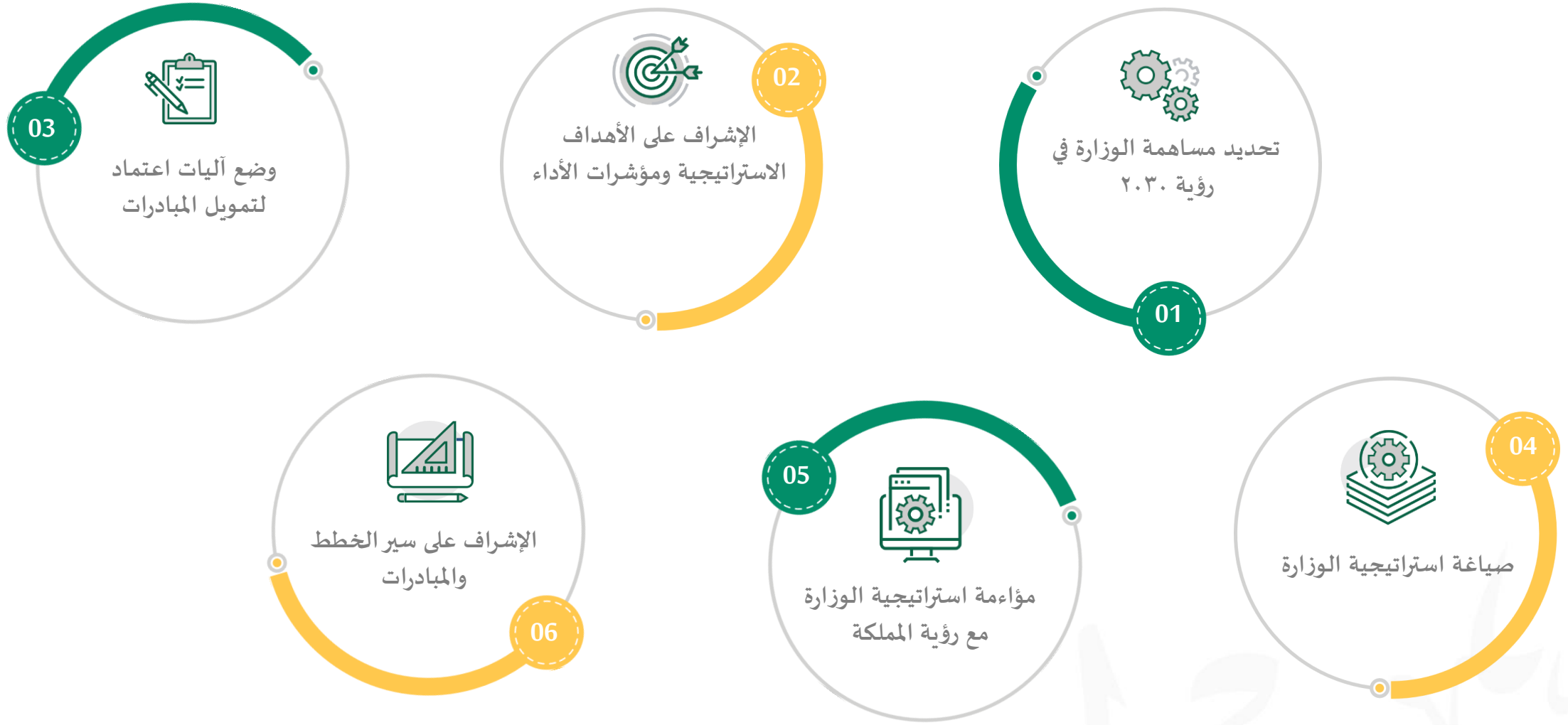
مكتب إدارة الاستراتيجية

مكتب إدارة الاستراتيجية

مركز الدعم والتمكين

إدارة المبادرات التحولية

ما هو دورنا في تحقيق الرؤية؟





"طموحنا أن نبني وطناً أكثر
ازدهاراً، يجد فيه كل مواطن ما
يتمناه، فمستقبل وطننا الذي
نبنيه معاً لن نقبل إلا أن نجعله
في مقدمة دول العالم"

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء



شكراً لكم